



كلمة
معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في
افتتاح القمة الاقتصادية العربية
البريطانية الثالثة

لندن: 20/11/2023



أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم،

يسرني بداية أن أشارككم افتتاح القمة الاقتصادية العربية البريطانية في نسختها الثالثة .. والتي اعتبرها فرصة سانحة لتعزيز التعاون بين الجانبين.. وأتقدم بالشكر لغرفة التجارة العربية البريطانية واتحاد الغرف العربية على جهودهما لتنظيمها.. والشكر موصول لكل من ساهم في تيسير هذا الجهد.

لقد جئت الي هنا من منطقة تشهد مرة أخرى حرباً ذات ابعاد خطيرة.. نعيش خلالها أياماً عصيبة على وقع العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة..

هناك شعور عميق بفقدان الثقة في القيم الإنسانية المشتركة التي يتبناها العالم.. بعد أن ظهر أن الكثير من الدول - الغربية علي وجه الخصوص- لا تولي ذات القيمة لحياة البشر، وتتعامل مع الحروب وضحاياها بقدر هائل من الازدواجية في المعايير.

لا يستطيع الرأي العام السوي، في المنطقة العربية أو غيرها، الاقتناع بأي مبرر يساق لقتل أكثر من 11 ألف إنسان .. أغلبهم من النساء والأطفال.. لا شيء يُبرر هذا.. ولا توصيف لذلك الفعل سوى بأنه جريمة مكتملة الأركان.. هذه الجريمة يجب أن يوضع لها حدٌ



فوراً... وأن يحاسب مرتكبوها.. هذا ما يُدركه كل أصحاب الضمائر الحية في العالم.. بما في ذلك مئات الآلاف الذين تظاهروا هنا في العاصمة البريطانية مطالبين بوقف فوري لإطلاق النار.. إن هذه الأصوات الحرة مسموعة ومقدرة لدينا في المنطقة.. كما نقدر مواقف كل من رفض القتل بالجملة والعقاب الجماعي.. تماماً كما نشعر بخيبة أمل عميقة في المنظومة الدولية التي تُتيح لهذه الجريمة أن تستمر -أمام سمع وبصر العالم كله- لأسابيع بلا توقف.. وهي بهذا ليست عارا علي مرتكبيها فقط.. ولكن على المنظومة الدولية كلها، التي نعتبرها فشلت في توفير الحماية للمدنيين الأبرياء من ويلات حرب انتقامية تشنها آلة عسكرية لا تعرف رحمة ولا تعترف بقانون.. بل تنفذ ارادة قوة احتلال غاصب.

ولأن قيمة النفس البشرية واحدة في كل مكان.. وانطلاقاً من قيمنا الانسانية والدينية التي تؤمن بضرورة تجنب ويلات الاعمال العسكرية.. فقد كانت لدينا في التالم العربي الشجاعة الكافية لكي نقول وبشكل واضح أننا ندين قتل أو استهداف المدنيين على إطلاقه.. وكنا نتوقع من الجميع أن يتخذ نفس الموقف الأخلاقي والمبدئي... فلا شيء على الإطلاق يُبرر الهجمات على المستشفيات والمدارس ودور العبادة .. لا شيء يُبرر الخراب الذي أنزلته قوات الاحتلال بسكان قطاع غزة البواسل.



وعندما اجتمعت 57 دولة عربية وإسلامية في قمة استثنائية بالرياض كانت الرسالة واضحة.. المطلوب وقف فوري لإطلاق النار... وآلية مستدامة لإدخال المساعدات لأكثر من 2 مليون فلسطيني يتعرضون لكارثة إنسانية.. بعد أن انهارت كافة نظم الحياة في القطاع، وتوقفت أغلب المستشفيات عن العمل واقترب الناس من حد المجاعة.. ونحن على أعتاب فصل الشتاء.. بما يزيد من احتمالات انتقال الأمراض المعدية.

وبعد فشله لعدة مرات.. أصدر مجلس الأمن منذ أيام فقط قراراً يدعو لهدن إنسانية وممرات لإدخال المساعدات.. خطوة صغيرة تعكس العجز عن اتخاذ القرار السليم في التوقيت السليم وهو إنهاء هذه المأساة فوراً.. ومع الأسف فلست واثقاً في قدرة المجلس علي انفاذ ارادته عاي قوة الاحتلال.

إننا أمام لحظة الحقيقة.. وكل يوم يمر من دون وقف هذه الحرب الشريرة، يزيد من مشاعر الكراهية والعداء.. ويبعدنا أكثر عن الحل الوحيد الممكن لهذا الصراع وهو حل الدولتين.. الذي يتطلب إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 67.. لتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام... هذا هو الحل الذي ارتضاه الفلسطينيون والعرب



والعالم بأسره.. باستثناء دولة الاحتلال التي اختارت طريق الاستيطان وليس السلام... واختارت الهروب للأمام بالترويج للحلول الأمنية او لسيناريوهات وهمية مثل الترحيل القسري للفلسطينيين بكافة اشكاله.. وهي امور صارت معلومة ومرفوضة من المجتمع الدولي ومن الاقليم ذاته بما في ذلك الجامعة العربية ودولها الأعضاء..

السيدات والسادة

إن الحديث عن حرب غزة ليس حرفاً لكم عن هدف اجتماعكم.. وحضراتكم جميعاً تعملون في مجال التبادل التجاري والاستثمار وتعلمون كم يتأثر مجالكم بانعدام الاستقرار مثل ما تشهده المنطقة العربية اليوم من جراء ما يحدث..

ان الاستقرار الذي ننشده لمنطقتنا لن يقوم الا عندما يتأسس فيها سلام عادل وشامل ودائم وتحل فيه القضية الفلسطينية.. وتأكدوا أن حينها سوف يغدو الشرق الاوسط بجميع دوله منطقة اكثر جذباً لتوطين استثمارات كبرى وستضاعف فرص التبادل التجاري معه.

ان الروابط القديمة والمتجددة بين المملكة المتحدة والدول العربية هي روابط تشكل رصيдаً مهماً يمكن البناء عليه لتعزيز التعاون المشترك.. لاسيما في ظل الفرص الكبيرة التي تتيحها الخطة التنموية التي



أطلقتها بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي ..
وأیضا ما تضمنته الخطط والمبادرات الاقتصادية
العربية من مشروعات تنموية.. وهي كثيرة ومتنوعة.

إن التبادل التجاري العربي البريطاني.. وبالرغم
من المنافسة الكبيرة التي يتعرض لها من القوى
الاقتصادية التقليدية وتلك الناشئة.. إلا أنه يبقى مهما،
إذ بلغ 57 مليار دولار نهاية عام 2021.. وهو رقم مرشح
لارتفاع في ظل تزايد الواردات البريطانية من مواد
الطاقة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.. وأیضا بفضل
توقيع بريطانيا اتفاقات شراكة مع عدد من الدول
العربية ساهمت في تضاعف استثماراتها لاسيما في
منطقة الخليج العربي على نحو لافت.

وأشير في هذا السياق إلى تحسن مناخ
الاستثمار في العديد من الدول العربية، وهو ما تؤكد
الأرقام الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
التابعة لجامعة الدول العربية .. حيث تشير إلى ارتفاع
عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام
2022 إلى 1617 مشروعا بقيمة 200 مليار دولار مع
توقعات باستمرار ذلك في عام 2023.

ومن أجل تعزيز هذا التعاون والارتقاء به إلى
مستويات أفضل، ستواصل جامعة الدول العربية
والمنظمات العاملة تحت مظلتها ومنها اتحاد الغرف



العربية وغرفة التجارة العربية البريطانية.. ستواصل مسيرتها لتسهيل التبادل التجاري العربي مع المملكة المتحدة بما يخدم المقاصد المشتركة للطرفين.

ختاما، إن الموضوعات التي ستناقشها هذه القمة ومنها المياه والأمن الغذائي وتغير المناخ والصحة والاقتصاد الرقمي هي كلها ملفات ذات أولوية لدي الدول العربية وبريطانيا.. وإنني على ثقة بأن مداولاتكم ستخرج بنتائج وتوصيات تخدم المصالح المشتركة.

شكرا لحضراتكم